المجلة الصباح
العدد 3614 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 14 رجب 1441 - الموافق 9 مارس 2020
Monday 9 March 2020 - No.3614 - 12 th Year

وزير الصحة يصدر قرارا لتنظم تسجيل الأدوية والمستحضرات البيطرية

أصدر وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح أمس قرارا بشأن تنظيم تسجيل وتداول الأدوية والمستحضرات البيطرية وفق ضوابط فنية متطورة ومتوافقة مع معايير ونظم تسجيل الأدوية البيطرية العالمية.

وقال وكيل الرقابة الدوائية والغذائية الدكتور عبدالله البدر في بيان صحفي إن هذا القرار يأتي تفاديا لأي تأثيرات ضارة على صحة الانسان واتباعا لأفضل الممارسات وأحدث المعايير العالمية لسلامة منتجات الأغذية.

وأكد أهمية تنظيم عملية تسجيل وتداول الأدوية والمستحضرات البيطرية وتحديثها بشكل دائم لما لها من تأثير مباشر على صحة الحيوان والانسان وما يتبعه من تأثير على الصحة العامة.

مرزوق الغانم متحدثا في المجلس أمس

محمد الدلال (تصوير: صالح محمد)

العدد وصل إلى 64 .. والصحة تنفي وفاة مواطنة بالمرض وتحذر مرددي الشائعات عبر وسائل التواصل

تسجيل 3 حالات جديدة .. وخروج 10 من الحجر بعد ثبوت خلوهم من «كورونا»

■ 5 نواب يقترحون إنشاء جهاز لإدارة الطوارئ والأزمات والأخطار في ظل ما يشهده العالم من أزمات

كتب فريق عمل الصباح

فيما أعلنت "الصحة" أمس خروج عشر حالات من الحجر الصحي بعد ثبوت خلوها من فيروس كورونا، كشفت الوزارة عن تسجيل 3 حالات جديدة مؤكدة بالمرض المستجد ليصل بذلك إجمالي عدد الحالات في البلاد إلى 64 حالة.

وبالتزامن مع ذلك نفت "الصحة" ما يتردد عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن وفاة سيدة كويتية مصابة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد 19" مؤكدة أنها "معلومات غير صحيحة".

وأكدت الوزارة في بيان لـ"كونا" ضرورة التزام الجمهور بتحري الدقة والرجوع إلى المصادر الرسمية لاستقاء المعلومة الصحيحة في ظل نهج الشفافية الذي تتبعه الوزارة في كل شؤونها خصوصا أنها تواصل العمل ليلا ونهارا لخدمة الوطن وحفظ أمنه الصحي.

وحذرت الوزارة كل من يتداول مثل تلك الأخبار غير الصحيحة من مغبة وقوعهم تحت طائلة المساءلة القانونية مؤكدة على وجوب مراعاة شعور المواطنين وذويهم وأعربت عن تمنياتها بالشفاء العاجل والسلامة لجميع المصابين.

من جهته أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تأجيل جلسة المجلس أسبوعين التزاما بتوصيات "الصحة" العالمية"، مؤكدا أن التأجيل لا يعني أبدا توقف العمل في الأمانة العامة، مؤكدا في الوقت نفسه أن قرار وقف الرحلات مع بعض الدول ليس سياسيًا بل إجراء احترازي لمصلحة الكويتيين ورعايا الدول التي يشملها هذا القرار.

وأضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين أن عقد الجلسات من عدمه لا يخضع لأهواء شخصية بل يأتي وفق تقييم مستمر، وبعد التواصل مع أعضاء مكتب المجلس السبت قررنا تأجيل الجلسة لمدة أسبوعين.

وقال إن الكل يعلم عن الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد، كما يجب أن نوضح حقيقة مهمة ورئيسية وهي أن انعقاد أي جلسة يعني تواجد ما لا يقل عن 200 شخص في القاعة منهم أعضاء السلطتين وموظفو الأمانة العامة والإعلاميون والطواقم الفنية والحرس وغيرهم، مع تأكيد احترامي لوجهات النظر المختلفة بين من يؤيد عقد أو تأجيل الجلسة.

وأضاف أنه ليس صحيحًا ما يردده البعض من أن تأجيل الجلسة يعني تفضيل الوزراء والنواب عن بقية أفراد الشعب، كما أبدى استغرابه من ربط البعض بين تأجيل الجلسة والدعوة إلى تعطيل العمل في الجهات الحكومية، معتبرًا أن هذه المقارنة في غير محلها، فنحن لم نعطل العمل في الأمانة العامة بل أجلنا الجلسة فقط اتساقًا مع تعليمات وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية التي تحض على عدم التواجد في التجمعات الكبيرة.

وأوضح الغانم أنه تم التعميم على اللجان البرلمانية بأن تعقد اجتماعاتها بحضور عدد قليل أما عقد الجلسة فإن الحرص على الجميع يتطلب تأجيلها وهذه مسؤوليتي كرئيس للمجلس.

وعن الاجتماع الطارئ الأخير للحكومة قال الرئيس الغانم إن الاجتماع انتهى إلى قرارات حاسمة وحازمة احترازية وهذا يندرج ضمن الطريق الصحيح لمكافحة الوباء وأنا هنا لست بصدد التقييم الفني، مشددًا على أنه لتجاوز الأزمة يجب ألا يكون هناك تردد في اتخاذ القرار، معربًا عن إشادته بكل قرار يصب في مصلحة الشعب الكويتي والمقيمين دون مجاملة أو محاباة لأحد وأتمنى أن يكون التنفيذ سليمًا.

وجدد الغانم دعوته إلى الوزراء بالرد على أسئلة الناس واستفساراتهم وقال " خاطبوا الناس واشرحوا وجهة نظركم بغض النظر عمن يقتنع أو لا يقتنع فهذا حقه، فالكثير يطلقون أرقامًا خيالية وغير صحيحة كمن يدعي أنه خلال 48 ساعة دخل الكويت عدد معين وغيرها من الإشاعات والمعلومات التي تحتمل الصحة والخطأ وبالتالي ينبغي على الوزراء الخروج بمؤتمر صحافي للرد على كل هذا الكلام مع تأكيد شكري للناطق الرسمي باسم وزارة الصحة التي تؤدي دورها على أكمل وجه.

وأعرب الغانم عن شكره واحترامه وتقديره للكوادر الوطنية الطبية وغيرها ممن يمثلون الجهات الأخرى كالداخلية والدفاع المدني والمتطوعين وجمعيات النفع العام وكل من يساهم بشكل إيجابي في مواجهة الوباء.

وعن قرار وقف الرحلات مع دول تربطنا بها علاقات طيبة، أكد الغانم أن هذا القرار لا علاقة له بهذه العلاقات التي يجب أن تستمر، وأنا تواصلت مع بعض رؤساء البرلمانات للتوضيح أن هذا القرار لمصلحة المواطنين في الكويت والدول التي شملها هذا القرار من أجل منع انتشار الوباء عبر أي خطوة تحقق هذه الغاية.

وأضاف أن هذا القرار ليس موجهًا ضد دولة معينة وهو يخضع للتقييم، وأتمنى من وزارة الصحة الانتهاء من إجراءات فحص الدم في المطار لتطبيقها على كل القادمين للكويت وأعتقد أن هناك تفهمًا من الدول لهذا القرار الوقائي الاحترازي لحماية الشعب الكويتي ورعايا الدول الأخرى المشمولة بالقرار وهو ليس إجراء سياسيًا موجهًا ضد أي دولة، سائلين الله أن يحفظ البلاد والعباد من شر الأوبئة.

من جانبهما تفقد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ووزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أمس محجر "الجون" الصحي للاطمئنان على صحة وسلامة المواطنين في المحجر وتوفير جميع احتياجاتهم كما اطلعا على سير العمل الطبي والامني فيه.

وذكر بيان صحفي صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزيرين الصباح والعقيل اطلعا خلال هذه الجولة التفقدية للمحجر الصحي لمنتجع الجون في منطقة الجليعة على استعدادات الفرق العاملة هناك لتوفير مستلزمات الوقاية من الفيروس.

وأضاف البيان أن الوزيرين تعرفا على الخدمات المقدمة للمواطنين الخاضعين للحجر الصحي من قبل جميع الطواقم الطبية والامنية.

كما اطلعا خلال هذه الجولة على خدمات الامن المقدمة من قبل الحرس الوطني ووزارة الداخلية والخدمات التي تقدمها العيادات الطبية للمواطنين في محجر الجون الصحي ووجها الفرق العاملة في المحجر الى اهمية تأمين جميع متطلبات المواطنين المعيشية هناك ومتابعة مخزون المستلزمات الطبية الوقائية مؤكدين ضرورة رفع تقرير يومي يتضمن احتياجاتهم من اجل توفيرها بأسرع وقت.

وأشادا بالجهود المبذولة والدور الريادي للعاملين في الصفوف الامامية وجميع منتسبي وزارة الصحة والحرس الوطني ووزارة الداخلية الموجودين في محجر الجون الصحي داعين الى تضافر الجهود كافة من اجل تنفيذ الخطة الموضوعة لمواجهة الفيروس بالشكل الصحيح.

من جانبهم أعلن النواب محمد الدلال ود.عودة الرويعي ورياض العدساني ود.عادل الدمخي وعبدالله قهاد تقديمهم اقتراحًا بقانون بإنشاء جهاز لإدارة الطوارئ والأزمات والأخطار.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون: "أنه في ظل ما يشهده المجتمع الدولي والمحيط الإقليمي لدولة الكويت من حالات عدم الاستقرار على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي إضافة إلى وقوع الصراعات المسلحة والحروب والأزمات والكوارث الطبيعية والصناعية والبيئية ومخاطر انتشار الأمراض والأوبئة، ومخاطر الحروب البيولوجية، والحروب السبرانية، ما انعكس سلبًا على استقرار دول المنطقة وإصابة بعضها بالضرر في الأرواح والممتلكات والخدمات والصحة العامة والبيئة ونشوء حالة من عدم الأمن والاستقرار، وبناء عليه فقد اعتبر أن من واجبات الدولة ولزامًا عليها أن تكون مستعدة للتعامل مع أي طارئ أو أزمة أو كارثة، وأصبحت عملية التنبؤ والاستقرار والتجهيز للتعامل مع تلك الطوارئ والأزمات والكوارث علمًا بحد ذاته ووسيلة ناجحة لمنعها أو التقليل منها أو معالجتها واحتوائها.

كما بين الاقتراح بقانون الواجبات التفصيلية والمهام والمسؤوليات والصلاحيات للجهاز في إدارة الطوارئ والأزمات والأخطار والكوارث ودورها من خلال استخدام مركز عمليات وقيادة وسيطرة متخصص لتنفيذ مهامه وربط هذا المركز بكافة مراكز العمليات وكافة الجهات والمؤسسات والهيئات بالدولة.

وبين الاقتراح كذلك في المادة رقم "5" اختصاص مجلس الإشراف على أعمال الجهاز المتمثلة في رسم السياسات وتخطيط الإستراتيجيات والخطط العامة لإدارة الطوارئ والأزمات والأخطار والكوارث من خلال الجهاز وفقًا لأحدث وأفضل الممارسات العالمية والمقاييس الدولية والمعايير المهنية.

وحدد الاقتراح في المادة رقم "9" واجبات كافة الجهات بالدولة لإدارة الطوارئ والأزمات والأخطار والكوارث حتى تتشارك كافة الجهات والمؤسسات بالدولة في الواجبات والمسؤوليات والمهام بشأنها وضمن إمكانياتها وقدراتها واختصاصاتها المهنية من تنبؤ واستعداد وتجهيز وتدريب وتأهيل وبرامج تثقيفية وإعلامية وإرشادية على أن تلتزم تلك الجهات بالمعايير الدولية والعالمية والمهنية بما فيها تمرير المعلومات والبيانات المتعلقة بواجبات التعاون والتنسيق بين كافة الجهات بالدولة المختصة بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم فيما بينها تحدد نوع المعلومات والبيانات التي تتم مشاركة الجميع فيها من أجل تحقيق أعلى فعالية وقدرة ومهارة كسبًا للوقت وحفظًا للأرواح والممتلكات وتوفيرًا للجهود والإمكانيات.

ووضح الاقتراح في المادة رقم "10" آلية طلب المساندة والدعم في حالات الطوارئ والأزمات والأخطار والكوارث من جمعيات النفع العام والجمعيات المهنية التخصصية ومؤسسات المجتمع

محمد الهاشل

■ الغانم: تأجيل جلسة المجلس أسبوعين التزاما بتوصيات «الصحة العالمية» وهو لايعني توقف العمل في الأمانة

■ وقف الرحلات مع الدول ليس سياسيًا بل إجراء احترازي لمصلحة الكويتيين ورعايا الدول المشمولة بالقرار

■ أتمنى من وزارة الصحة الانتهاء من إجراءات فحص الدم في المطار لتطبيقها على كل القادمين للكويت

■ كل الشكر والتقدير للكوادر الوطنية الطبية وغيرها ممن يمثلون الجهات الأخرى كالداخلية والدفاع المدني

■ الدلال: الحكومة مطالبة بضرورة الإسراع في تشكيل جهاز لإدارة الأزمات والكوارث لمواجهة الفيروس

■ الهاشل: صندوق مالي بـ 10 ملايين دينار تموله البنوك لدعم المساعي الحكومية في مواجهة الفيروس

ديوان الخدمة المدنية يعلق استمرار صرف رواتب المحجوزين

«الهواشي» تعلن عدم تأثرها بـ«كورونا»

بيت الزكاة يدعم الجهود الحكومية